

«... فإذا أصر المسؤولون على موقفهم السابق فإن الشعب لن يجد أمامه طريقا غير مقاطعة السلطة التي لا تعترف بوجوده ولا تقيم لرغباته أي وزن وبناء على ذلك ستطلب الهيئة من جميع أفراد الشعب الانسحاب حالا من المجالس الحكومية كلها..»

بلاغ رقم ٢٦

الهيئة التنفيذية العليا

١٩٥٥

السلطة البديلة

1955

نجح الإضراب الذي دعت إليه الهيئة في ديسمبر بإعطائها ما تحتاج إليه من دعم شعبي بعد مرور شهرين على إنشائها، فقد كان الإضراب بمثابة «اختبار شعبية» تجاوزته الهيئة بنجاح... وهو ما دفعها إلى محاولة ممارسة قدر من السلطة في بداية عام ١٩٥٥، بل إنها - كما سنرى - طرحت نفسها في واقع الأمر كسلطة بديلة. فيما بدا الارتباك على الإنجليز بفعل حجم الدعم الشعبي الذي حظيت به الهيئة فانحازوا نحو الضغط على الشيخ سلمان على حساب جهود «احتواء الهيئة»، أما الشيخ سلمان نفسه فقد ظل على موقفه الرفض للاستجابة إلى مطالب الهيئة أو الاعتراف بوجودها.

وإذا كانت أحداث ١٩٥٥ قد خلقت من العنف، فإنها في المقابل حوت كل مفردات العمل السياسي.

فمع بداية العام تحددت السياسة البريطانية... وكان المبدأ الرئيسي فيها هو «التعامل مع التطورات»، بمعنى أنها تقترب أكثر من منهج الحذر الذي طالما اتبعه الإنجليز، وهو المنهج الذي جعل تصرفات المسؤولين الإنجليز مضطربة. ولأن الهيئة كانت تتحكم في الحركة السياسية وحركة الشارع، في حين كان موقف الشيخ سلمان رد فعل أصبحت السياسة البريطانية «تابعة» إلى حد ما للهيئة، فهي ضد اتخاذ الشيخ سلمان أي إجراء يستفز الهيئة، ومع أي إجراء يرضي الطموح الشعبي، والوسيلة هي مواصلة الضغط على الشيخ سلمان من دون أن يؤدي ذلك إلى فقدانه الثقة بالإنجليز أو دفعه إلى التنحي. وقد نصح الإنجليز الشيخ سلمان بالاهتمام بترويج جهود الحكومة، فتم إنشاء

إدارة للعلاقات العامة في يناير، كما اتخذ قرار بإنشاء إذاعة حكومية وجرى التفكير في إصدار صحيفة، كما أنشأ الإنجليز مكتبا للمعلومات تابعا لهم. وفي اتجاه آخر قامت الحكومة في يناير أيضا بوضع نظام لتقاعد الموظفين.

هذا وقد اهتم الإنجليز بمراقبة أعمال الهيئة الحكومية التي شكلت العام الماضي، أملين بأن تساهم في تخفيف حدة التوتر. إلا أن الهيئة التنفيذية، رفضت التعاون مع الهيئة الحكومية، فقد اعتبرتها مجرد «أداة للتحذير»، وتوقعت الهيئة أن تعتمد هيئة الحكومة إلى إرضاء الحكومة، ودعت الشعب إلى مقاطعتها عبر بيان جاء فيه أن الشعب لا يمكن أن يعترف أو يتعاون مع الهيئة الحكومية، لأنها غير منتخبة «ولهذا سيقاطعها ويعلن عن خيانة كل من يتعاون معها!! وبالفعل فقد نجحت دعوة المقاطعة فيما استمرت الهيئة في أعمالها.

بعد ذلك، وفي فبراير دعت الحكومة إلى انتخاب أعضاء مجلس بلدية المنامة، إلا أن الهيئة سارعت إلى الدعوة لمقاطعة الانتخابات، وقد جسدت دعوة المقاطعة قوة الهيئة وتأثيرها على الجمهور من جهة ومقدار ثقة أعضائها بأنفسهم وحجم طموحهم من جهة ثانية. ففي ٢/٨ أصدرت الهيئة بيانا قالت فيه «إن الأساس الذي بني عليه قرار مقاطعة انتخابات البلدية هو أن البلدية ملك للشعب، وقد استولت عليه الحكومة عنوة، وما دامت البلدية تساس من قبل الحكومة فإن الشعب مصر على مقاطعة انتخاب أعضائها، فنهيب بالمواطنين الكرام أن يقاطعوا انتخابات البلدية، وأن يمتنع كل شخص يحمل ذرة من الإيمان بعدالة قضيته وبوطنيته عن ترشيح نفسه، وعن انتخاب أي شخص يتقدم للترشيح، وكذلك رفض أي ترشيح يأتي إليه من جانب التدخل الحكومي في شؤون البلديات». ولم تكن الهيئة بدعوة المقاطعة، بل

أعلنت أنها بصدد إنشاء دوائر أهلية ومجالس أهلية، تحل محل المجالس الحكومية، وتأسيس نقابة للعمال تتكون من ١٢ نائبا، وطالبت جميع المواطنين الأعضاء في المجالس الحكومية، سواء المعينين أو المنتخبين بالانسحاب. ويشمل ذلك مجالس الأوقاف والقاصرين والبلديات والتجارة والمحاكم والمجالس الأخرى، واعتبار كل من لا يستجيب إلى هذا الطلب خائنا وخارجا على إرادة الشعب والإجماع العام.

كما أعلنت عن نيتها تشكيل لجان خاصة من ذوي الرأي في المدن والقرى لفض الخلافات المدنية بين الجماعات والأفراد.

وأعلنت الهيئة أنها تمهل الحكومة شهرين لتنفيذ جميع طلباتها، فإن لم تستجب لها فإنها ستسير مظاهرات تخترق شوارع المحرق والمنامة فإن لم تستجب الحكومة بعد ذلك فستتخذ خطوات حاسمة سوف تعلن عنها في حينها!

وفي اليوم التالي أي ٩/٢ بعثت الهيئة رسالة إلى الشيخ سلمان تذكره فيها بمطالبها، وبالحاجة إلى عمل شيء قبل فوات الأوان! وفي المقابل وردا على بيان الهيئة سعت الحكومة إلى إصدار قانون للعمل وقد كان هذا المسعى محل شد وجذب بين الحكومة والهيئة.

وفي هذه المرحلة، وتحت تأثير مجرى الأحداث، كتب الوكيل السياسي - الذي كان قد مضى على تسلمه مهام عمله شهران - رسالة إلى المقيم السياسي في ١٠/٢ أعرب فيها عن أمله بأن يستفيد الشيخ سلمان من تقرير اللجنة الحكومية حول أداء المرافق العامة، لكنه أعرب عن تخوفه أيضا - في حال قيام الشيخ سلمان ببعض الإصلاحات - من أن تندفع الهيئة في المطالبة أو الضغط على الشيخ نحو القيام بمزيد من «الإصلاحات غير المرغوبة». واستطرد قائلا إن «العربي مخلوق سريع الاستثارة، وعندما تكون له مصلحة أو حين يكون متحمسا فإنه يرغب

في الحصول على كل شيء دون أن يتوقف للتفكير». وأكد الوكيل السياسي أن هناك قصورا في أداء المرافق الحكومية، ورد ذلك إلى سببين؛ الأول هو سيطرة بلجريف على كل شيء بما في ذلك الشرطة أما السبب الثاني فهو قلة الإنفاق الحكومي على تلك المرافق. وأشار إلى أن البحرين وصلت إلى نقطة تحول مهمة في تاريخها، كما أشار إلى تنامي الشعور الوطني في الشرق الأوسط. وخلص إلى أنه يجب مواصلة الضغط على الشيخ لإجراء المزيد من الإصلاحات، ولكن أيضا من دون أن يفقد ثقته بالإنجليز أو يتنحى! وتوقع أن تواجه البحرين أوضاعا غير مستقرة سياسيا واقتصاديا.

وبعد كتابته تلك الرسالة التقى الوكيل السياسي ببلجريف، ودار بينهما حديث حول أوضاع البحرين، وقد أخبره بلجريف أن هناك مسدسات أسبانية مهربة عن طريق السعودية، وأبدى الوكيل خشيته من وقوعها في يد أشخاص متحمسين في أوقات الاضطراب وخاصة أن الشرطة لن تتمكن من التعامل مع الموقف، وتوقع أن تضطر الحكومة البريطانية للتدخل في وقت مبكر، وهو أمر غير مرغوب.

وقد أبلغه بلجريف أن الشيخ سلمان يرفض السماح للصحيفتين اللتين سبق إغلاقهما بمعاودة الصدور، كما أبلغه أنه - بلجريف - يقوم بتعزيز قوة الشرطة، وأنه استقدم ٥٠ عمانيا وبلوشيا للعمل في الشرطة البالغ عدد أفرادها ٣٠٠. وقال بلجريف إن الشيخ سلمان لن يرد على الرسالة الأخيرة التي بعثتها الهيئة إليه.

وبعد أيام من مشاورات وتحركات الوكيل السياسي، قام وزير الخارجية البريطاني بزيارة إلى البحرين في ٢١/٢، وقد انتهزت الهيئة التنفيذية هذه الزيارة فقامت بإرسال خطاب تفصيلي إلى وزير

الخارجية جاء فيه أن «قضيتنا العادلة، لا يجديها أن تكون محل عطف بمقدار ما يجديها أن تكون محل رعاية فعلية ناجزة». وقد أسهب الخطاب في انتقاد الحكومة و«قوانينها الجائرة... والتحكم في مقدرات الشعب» وأشار الخطاب إلى إغلاق الصحف. كما اتهم الحكومة بأنها أخذت تغري بعض الأفراد الذين ينتمون إلى العائلة الحاكمة لإصدار منشورات سرية هدفها «بذر الفتنة والشقاق بين أفراد الشعب»، وأشار الخطاب إلى «جماعة تسب نفسها للإخوان المسلمين، وبدأوا ينشرون سمومهم تحت ستار التعاون مع الحاكم وعائلته». وناشدت الهيئة وزير الخارجية البريطاني «مساندة الشعب»، وأرقت بالخطاب نسخة من الرسالة التي كتبها المقيم السياسي عام ١٩٢٣ «للشعب البحراني وتعهد باستمرار التزام حكومة بريطانيا العظمى لسياسة الإصلاح» كما هاجم خطاب الهيئة بلجريف باعتباره «فردا واحدا يتحكم» وختمت الهيئة خطابها بالقول: «لقد قيل لنا إن حكومة صاحبة الجلالة لا تريد أن تدخل التحسينات على الأوضاع القائمة بالسرعة اللازمة ترضية لبقية مشايخ الخليج، ولا ترغب أن تمنح البحرين الحياة الدستورية التي تلائم مستوى الشعب البحراني الراقي بالنسبة إلى شعوب البلاد المجاورة، ولكننا نعتبر هذا القول إجحافا في حقنا كشعب يريد الحياة الحرة الكريمة... إننا في الواقع لا نؤمن بالطفرة ولكن المطالب التي قدمناها نعتبرها حقا من حقوقنا المشروعة، ولا نعتقد أنها طفرة بالنسبة لأوضاعنا».

وفيما تطلب الهيئة مساعدة بريطانيا، طلب الشيخ سلمان الأمر نفسه من وزير الخارجية البريطاني في الاجتماع الذي عقد بينهما!!
ومع بداية مارس، وبعد أن نجحت الهيئة في دعوتها لمقاطعة انتخابات مجلس بلدية المنامة، سرت إشاعات مفادها أن الهيئة سوف تنظم

مظاهرات لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من ١ / ٤ إن لم تستجب الحكومة لمطالبها، فيما تنامي إلى مسامع الإنجليز من أحد أقارب عضو في الهيئة أن الهيئة قد تقوم باغتيال أحد أفراد الأسرة الحاكمة وأحد الأوروبيين فيما تروج الهيئة أن الشيخ دعيح شقيق الشيخ سلمان ينوي تكليف أشخاص للقيام بأعمال إرهابية بقصد إلقاء اللوم على الهيئة، فيما يوجه الشيخ سلمان اللوم للإنجليز بسبب اتصالهم بأعضاء الهيئة معتبراً هذا الاتصال دعماً للهيئة، وقال للوكيل السياسي إنه يفكر بإبعاد أعضاء الهيئة إلا أن الوكيل السياسي لا يعتبره جاداً في هذا الأمر.

وتنفيذاً لما أعلنته الهيئة في فبراير أنجزت مسودة لتنظيم عمالي كما أعلنت الحكومة أنها سوف تصدر قانوناً للعمل. وتلقت الحكومة طلباً لصدور صحيفة فيما كان الشيخ سلمان ينوي إصدار صحيفة حكومية. وسعيًا من الإنجليز لإعداد رد على خطاب الهيئة إلى وزير الخارجية البريطاني، قرر المقيم السياسي إقناع الشيخ سلمان بالموافقة على إصدار صحيفة مستقلة، ولفترة تجريبية، بدلاً من صحيفة حكومية، وأنه يتعين تقديم اقتراح إلى الشيخ بتعيين عضو أو اثنين من أعضاء الهيئة أعضاء في اللجنة الحكومية التي ستدرس قانون العمل وأن تعلن الحكومة أن القانون سيتضمن موضوع التنظيمات العمالية برغم صعوبة هذا الأمر بالنسبة إلى الشيخ سلمان، الذي تعرض لهجوم شخصي وأفراد من عائلته من قبل الهيئة، وأنه يجب الدفع نحو إعطاء المجالس البلدية استقلالية أكبر.

وكان المقيم السياسي يهدف من هذا كله - فضلاً عن إعداد الرد الرسمي على خطاب الهيئة - إلى تهيئة الظروف لتعاون الحكومة والهيئة على نحو قد يجنب القيام بمظاهرات. وبدأت المفاوضات مع الهيئة حول قانون العمل.

وفي ١٧/٣ جاء الرد البريطاني الرسمي على خطاب الهيئة إلى وزير الخارجية، حيث قام الوكيل السياسي باستدعاء عبدالرحمن الباكر، وقرأ عليه الرد، وسلمه نسخة غير موقعة منه منعاً لإساءة فهم مضمون الرسالة في حال الاكتفاء بقراءتها. وقد جاء الرد البريطاني مطولاً ومما ورد فيه:

«إن الحكومة البريطانية كما أظهرت ذلك في جميع أقطار العالم تعطف على رغبات جميع الشعوب وتؤيدها في الحصول على حكومات نظامية وتقدمية. ولكن هذا التقدم والتطور الكامل الثابت لا يمكن تحقيقه إلا بوجود العناصر الثلاثة التالية وهي:

١ - حكومة تسير التطور وتدخل الإصلاحات على نظمها الإدارية، بحيث تتكافأ مع زيادة الموارد الطبيعية للبلاد وارتفاع نسبة الثقافة والتعليم بين أبنائها.

٢ - وجود أنظمة ووسائل دستورية تتيح للشعب أن يعبر عن آرائه في الأمور التي تخصه وتتصل به، وأن يساهم بقسط وافر في الحكومات البلدية (أي المجالس البلدية والقروية) وفي الإدارة العامة للحكومة.

٣ - إن الشعب وبالأخص أولئك الذين لديهم قسط وافر من الخبرة يجب أن يستغلوا وجود هذه المجالس والطرق الدستورية، ليعبروا عن آرائهم ويشاركوا في الإدارة العامة. ويجب عليهم ألا يقوموا بإيجاد مؤسسات وجمعيات مضادة ومنافسة، ليحدثوا الفوضى والإضراب أو يضغطوا على الحكومة بطرق ووسائل غير دستورية، ويتوافر في البحرين العنصران الأولان».

ثم تضيف الرسالة:

«أما عن العنصر الثالث فإنه يبدو مع الأسف مفقوداً، وهو مشاركة

الشعب ومساهمته في المؤسسات والوسائل المتاحة له من دستورية وغيرها، وهذا ناشئ عن الموقف الذي اتخذته جماعتكم التي رفضت أن تتقدم بإفاداتها وبياناتها أمام لجنة التحقيق الحكومية، ووضعت العراقيل والصعوبات في سبيل المساهمة والاشتراك في لجنة العمل والعمال، والتي تحاول أن تمنع الأشخاص الذين وجهت إليهم الدعوة من الاشتراك في لجان الدوائر - لجنة المعارف ولجنة الصحة - وكلنا يعرف بالطبع أن هناك إصلاحات أخرى يجب أن تنفذ في البحرين وهذا صحيح بالنسبة إلى كل بلد من بلاد العالم. ولكن على المرء ألا يحاول الركض قبل أن يتمكن من المشي. وإذا رفضتم أن تستغلوا هذه الطرق والوسائل الدستورية الإصلاحية المتاحة لكم، وإذا قاطعتم الانتخابات التي ستجريها الحكومة، فإننا نشك كثيرا في أنكم حقيقة تعملون لصالح البحرين. إن الحكومة البريطانية مهتمة أشد الاهتمام بالتقدم السلمي الذي تحققه وستظل تراقب تقدم البحرين ورفاهيتها بعين العطف، وستقدم نصائحها وإرشاداتها حينما يطلب منها. ولكن الحكومة البريطانية لا يمكنها الاعتراف للأشخاص الذين وقعوا المكتوب بأي سلطة دستورية، وخاصة حينما يرفضون أن يستغلوا هذه الفرص والوسائل الكثيرة الموجودة لزيادة التقدم السلمي والتطور الديمقراطي، وزيادة مساهمة الشعب ومشاركته في الإدارة العامة. إن الحكومة البريطانية تؤيد حكومة البحرين في إدخال الإصلاحات وزيادة قوة الاتصال بين الحكومة والشعب، وهو ما تعمله حكومة البحرين في الوقت الحاضر. وإذا عمدت أية فئة من فئات شعب البحرين إلى القيام بأعمال العنف والاستفزاز، أو قامت بضغط سياسي غير قانوني وتركت الوسائل القانونية والطرق المشروعة، فإنها عند ذلك ستفقد عطف الحكومة البريطانية.

إن الواجب الأول على كل حكومة هو أن تقوم بالمحافظة على النظام والأمن العام، وفي هذا ستحظى حكومة البحرين بالتأييد المطلق من قبل العالم الخارجي. وتأمل الحكومة البريطانية بأن تحل هذه الصعوبات والخلافات الموجودة حالياً بين حكومة البحرين وشعب البحرين، بطرق ووسائل سلمية ودستورية مشروعة، إذ إن أي عمل غير سلمي سيؤخر التقدم ويعيق الإصلاح. ونصيحة الحكومة البريطانية إلى شعب البحرين هي:

١ - أن يلاحظوا التقدم والتطور والإصلاحات التي جرت مؤخراً والتي ستستمر بمعونة الحكومة البريطانية حينما تدعو الحاجة إلى ذلك.

٢ - أن يساهموا ويشاركوا إلى أبعد حد في اللجان المختلفة والمجالس المنتخبة المتاحة لها.

٣ - ألا يفكروا إطلاقاً في عمل من أعمال العنف، أو وسيلة من الوسائل غير المشروعة، أو إحداث أي تخريب، أو الوقوف موقف عدم التعاون».

ويبدو أن رد وزير الخارجية البريطاني لم يرق للباكر، إذ أكد أن الهيئة ليست لديها نيات لمخالفة القانون أو القيام بأعمال عنف واتضح أن هناك سوء فهم حول الأفكار المطروحة للتعاون بين الهيئة والحكومة بشأن قانون العمل. وقد أبلغ الباكر الوكيل السياسي أن الهيئة غير مستعدة للتعاون مع حكومة البحرين لأنها فقدت ثقتها بها وقد أبلغه الوكيل السياسي أنه من العقل له ولزملائه في الهيئة إصلاح الحكومة من الداخل عبر التعاون، وليس من الخارج من دون تعاون.

وفي الشهر نفسه، وبعد أن أيقنت الحكومة من امتثال المواطنين لبيانات الهيئة، وعدم تجاوزهم مع الإجراءات الحكومية وعدم مشاركتهم في اللجان، أعلنت عزمها على إنشاء مجلسين استشاريين

للصحة والمعارف، وعينت أعضاء من «الإصلاحيين» لكنهم ليسوا أعضاء في الهيئة التنفيذية. إلا أن رد الهيئة جاء سريعا في بيان مؤرخ ٣/١٥ جاء فيه: «إن الشعب طالب وما زال يطالب بإصرار على مجلس تشريعي... وإن المجلس الذي قررت الحكومة إنشائه يخالف قرارات الشعب». ودعت الهيئة الأشخاص الذين تمت دعوتهم للمشاركة في المجلس الاستشاري إلى الرفض قائلة إنهم «لن يخرجوا على إجماع الشعب ولن يتحدوا قراراته السابقة»، ودعت أيضا إلى «مقاطعة مثل هذه المجالس». وتعليقا على هذا الموقف أثبت بلجريف في مذكراته أن الشيخ سلمان قال: «من الواضح أنهم لا يقدرّون ما نقوم به، ونحن نحاول القيام بما في وسعنا».

وتستمر الحركة السياسية في مارس الذي شهد مناورات بين الهيئة والحكومة حول موضوع قانون العمل ونقابة العمال. وقد قام الإنجليز هنا بدور الوسيط المباشر، لكنهم سرعان ما أصبحوا طرفا مفاوضا. وبعد مداوات عديدة توصل المقيم السياسي إلى صيغة وافق عليها الشيخ تحت ضغط بريطاني يحمله مسؤولية ما سيحدث في حال رفضه التعاون. ثم عرضت الصيغة على الهيئة وكانت عبارة عن إنشاء لجنة حكومية لصياغة قانون العمل تضم ثلاثة ممثلين عن الحكومة، اثنين من آل خليفة، ومستشارا بريطانيا وثلاثة موظفين (أمريكي، وبريطانيا، وعربيا) و٣ عمال؛ واحدا من بابكو وآخر من الحكومة وواحدا تختاره الحكومة من بين أربعة مرشحين تختارهم الهيئة.

وأیضا، وتحت تأثير الضغط البريطاني، وافقت الهيئة على الصيغة المقترحة مع تعديل مؤداه أن تقدم الهيئة مرشحا واحدا بدلا من أربعة وأن تعترف الحكومة بالهيئة عبر رسالة تطالبهم فيها بتحديد اسم

الشخص. وقد اعتبر المقيم السياسي الاعتراف بالهيئة العقبة الوحيدة الباقية، إلا أنه استدرك بالإشارة إلى إمكانية تجاوزها عبر الضغط على الشيخ سلمان ومفاوضة أعضاء الهيئة.

وفيما استمر الخلاف حول قانون العمل، أعدت الهيئة ردا مطولا على رد وزير الخارجية البريطاني ومما جاء فيه:

«إننا نشكر حكومة صاحبة الجلالة على المقدمة التي استهلّت بها المذكورة، والتي أظهرت فيها عطفها وتأييدها لرغبات جميع الشعوب الطامحة لإيجاد حكومات نظامية وتقدمية في بلادها. كما أننا نتفق معها على ضرورة توافر العناصر الثلاثة الأساسية لكل تقدم وتطور ثابت».

ثم يناقش رد الهيئة مدى توافر العنصر الثالث من عناصر التقدم الذي تحدثت عنه رسالة وزير الخارجية فيقول:

«وننتقل بعد ذلك إلى العنصر الثالث من المذكرة فنلاحظ أنها أبدت فيها أسفها لعدم مساهمة الشعب في المؤسسات (الدستورية) المتاحة له، زاعمة أن الهيئة التنفيذية هي السبب في اتخاذ الشعب هذا الموقف لمقاطعتها لجنة التحقيق، ووضعها العراقيل في سبيل تشكيل لجنة العمل والعمال ومحاولتها - على حد تعبير المذكرة - منع الأشخاص المرشحين للجنة الإدارية من قبل الترشيح.

إننا قبل أن نمضي في الرد على هذه المزاعم نقف طويلا عند وصف المذكرة للمجالس الصورية الموجودة في البلاد، والتي شرحناها على حقيقتها فيما تقدم، عند وصفها لهذه المجالس أنها مؤسسات دستورية، ولا شك أن هذا تجن ظاهر على الحقيقة الواضحة، ومغالطة في التعبير، ذلك لأن أول صفة للنظام الدستوري هو أن يستمد سلطته من الشعب، وأن يكون الشعب ممثلا فيه عن طريق انتخابات حرة. ولا

جدال في أن هذه الصفات الدستورية من الأمور التي تبرأ منها جميع تلك المجالس التي أشارت إليها المذكرة، هذا بالإضافة إلى أن ما يطالب به الشعب هو إنشاء مجلس تشريعي منتخب من قبله، يناقش مسائل البلاد الداخلية العليا، لا إنشاء مجالس صورية يعين أعضاؤها تعيينا لمناقشة بعض المسائل الجزئية في الحدود التي لا تتعارض مع مصححة الحكم الفردي.

لقد وصفت المذكرة الهيئة التنفيذية العليا بأنها (جماعة) ثم ساقَت لها الاتهامات جزافا، ولم نكن نتوقع من مصدر مسؤول في الدولة البريطانية أن يجهل الحقيقة التي يعرفها حتى أبسط الناس، وهي أن الهيئة التنفيذية العليا تمثل شعب البحرين وتنطق بلسانه. فإذا فهمنا أن الدولة البريطانية تحيط بكل صغيرة وكبيرة في هذه البلاد فإنه لم يبق أمامنا لتبرير هذا الجهل - أو التجاهل على الأصح - إلا تعليل واحد ألا وهو أن المذكرة بإطلاقها على الهيئة التنفيذية هذا الوصف أرادت أن تتهرب من الاعتراف بأن الشعب هو الذي عارض جميع تلك الوسائل التخديرية غير الدستورية، لسبب كان من الواجب على المذكرة أن تبحث عنه وتتحرى أسبابه، فليس من الطبيعي أن يقف شعب بأسره ليعارض إصلاحات يعتقد أنها لمصلحته، وأن يستجيب لنداء توجهه (جماعة) من الناس على حد تعبير المذكرة، اللهم إلا إذا أرادت المذكرة أن تتهم شعب البحرين بأنه لا يزال يجهل مصالحه الحقيقية. إن من حق الشعب بأسره أن يقرر مصيره، وأن يقول كلمته فيما يقدم إليه من مشروعات جاهزة تفرض عليه فرضا. وعلى هذا الأساس فإن شعب البحرين لم يتجاوز حدوده القانونية حينما وقف صفا واحدا ليعلن رأيه على لسان ممثليه، وليس ذنب الشعب أن تكون الحكومة قد تجاهلت مطالبه، ورفضت الاستماع إلى ممثليه. ولم يعد

سرا أن الهيئة التنفيذية العليا التي سميتها المذكرة (جماعة الناس) تملك في حوزتها عشرات الألوف من تواقيع المواطنين الذين أنابوا أعضائها للمطالبة بحقوقهم الشرعية.

فإذا كان حجر العثرة في تنفيذ الحكومة لمطالب الشعب هو كون الهيئة التي تقدمت بالمطالب لا تمثل الشعب، فلتقم الحكومة بإجراء استفتاء شعبي تشرف عليه لجنة محايدة لتعرف مدى ثقة الشعب بهيئته التنفيذية العليا.

من المؤسف جدا أن تحاول المذكرة تأويل رغبة الشعب الصادقة في إصلاح أوضاع بلاده، بأنها مقصودة للمعارضة فحسب، بينما الحقيقة الواضحة أنه قد أثبت مرارا على لسان استعداداته للتفاهم حول مطالبه إذا وجد آذانا صاغية، ونية صادقة من الجانب الآخر. ولهذا فإنها لم تضع العراقيل والصعوبات في سبيل تشكيل لجنة للعمل والعمال، كما ورد في المذكرة، وإنما رحبت بهذه الفكرة، وأبدت استعدادها للتعاون مع الخبير العمالي إلى أبعد حد. وكل ما اشترطته الهيئة هو أن تعلن الحكومة رسميا قبولها تمثيل الهيئة التنفيذية العليا في لجنة العمل والعمال، ليأخذ هذا القبول صفة رسمية أمام الشعب الذي يلح على ذلك.

أما اتهام الهيئة بأنها قد منعت الأشخاص الذين وجهت إليهم الدعوة من الاشتراك في لجان الدوائر، فإنه لا يقوم عليه أي دليل. فالهيئة لم تحاول أن تمنع هؤلاء المواطنين بالسيف والمدفع أو أية وسيلة غير مشروعة، وكل ما فعلته، هو أنها شرحت وجهة نظر الشعب من هذه المجالس، وتركت إلى هؤلاء المواطنين أن يتصرف كل حسبما يميله عليه ضميره وإيمانه بما أجمع عليه شعبه، وقد كان هذا هو موقف الهيئة دائما من جميع القضايا. ونحن نتساءل من الذي يملك القوة لفرض آرائه، أهي الهيئة المسالمة أم الحكومة؟ ومن الذي هدد الشعب

وأراق دماء أبنائه الأبرياء، أهى الهيئة المسالمة أم الحكومة؟ ومن الذي خنق الحريات وعطل الصحف، أهى الهيئة المسالمة أم الحكومة؟ ومن الذي سلب المواطنين جنسياتهم وتبعهم في أرزاقهم، أهى الهيئة المسالمة أم الحكومة؟ (الدستورية والتطورية)».

وتمضي الهيئة في ردها قائلة «إننا نعتقد أن حكومة البحرين وحتى حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيعان أن تنكرا أننا نحن الممثلون الحقيقيون لهذا الشعب، بواقع ما نملكه - كما ذكرنا سابقا - من عشرات الألوف من التواقيع، وبواقع الاستجابة المطلقة لكل نداء نوجهه إلى هذا الشعب الكريم، وبواقع الطريقة الدستورية التي انتخب بها أعضاء هذه الهيئة... إننا لم نهدد مطلقا بالإخلال بالأمن، لأننا قوم مسالمون، ولهذا فنحن لا نجد مبررا للإشارة إلى ذلك في المذكرة، اللهم إلا أن تكون هذه الإشارة تلميحا لخطة مبيتة لاتخاذ إجراءات تعسفية ضد هذا الشعب المسالم».

وعودة إلى موضوع قانون العمل، فقد بدأت الحكومة، وفقا للنصيحة البريطانية، بتشكيل لجنتها لصياغة القانون، فيما تصر الهيئة على السعي لإنشاء نقابة عمالية، وتستمر الاتصالات والمفاوضات. وفي نهاية المطاف استقر الأمر على إجراء انتخابات عمالية، لاختيار ثلاثة أشخاص يمثلون العمال، وتم إجراء الانتخابات في ١٨ و ١٩ / ٤، وبدأت مرحلة جديدة من التعاون بين الحكومة والهيئة.

وعلى صعيد آخر حاول الشيخ سلمان كسب الرأي إلى جانبه، فيما يبدو، إذ حدث خلاف بين شركة التلفزيونات والمواطنين حول أسعار الخدمة، وامتنع عدد كبير عن الدفع، وطلب ثلث المشتركين قطع الخدمة، فتدخل الشيخ سلمان، والتزم بدفع الفرق بين السعر القديم

والسعر الجديد.

كما صدر اعلان في ٣/٢٩ ورد فيه أن الشيخ سلمان قد تبرع من أمواله الخاصة لتطوير بعض الخدمات، وجاء في الإعلان:

«بهذا نعلن للعموم بأن صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد الخليفة - حاكم البحرين قد تكرم بإجراء ما هو مذكور أدناه:

١ - منح عظمته مبلغ مليون روبية من ماله الخاصة لإنشاء مدارس إضافية في القرى وأطراف البلاد.

٢ - منح عظمته مليون روبية أيضا من ماله الخاصة لإنشاء مستوصفات ومستشفيات في القرى وأطراف البلاد.

٣ - تبرع - بالإضافة إلى ذلك - من ماله الخاصة بمبلغ مائة ألف روبية لتحسين شؤون الأمن العام في البلاد.

٤ - أمر عظمته بإسقاط كافة الرسوم التي تجبى من قبل المعارف في الحالات العامة.

٥ - أمر عظمته بإسقاط كافة الرسوم التي تستحصل في المستشفيات في حالة الولادة والمعالجة بالمستشفيات ما عدا إجار الأجنحة الخاصة. كذلك أمر بإسقاط الرسوم التي تستحصلها دائرة الصحة العامة عن التلقيح».

وبرغم أجواء التفاؤل التي سادت إثر تعاون الهيئة مع الحكومة في اللجنة العمالية، فإن اعتزام الحكومة تطبيق قانون جنائي جديد أثار مخاوف الهيئة، وكانت قد أبدت اعتراضها عليه في ردها على رسالة وزير الخارجية البريطاني.

وفي رسالة مؤرخة ٥/٩ كتب المقيم السياسي تقييما للوضع في البحرين، أكد فيه أن تعاون الهيئة مع اللجنة الحكومية بشأن قانون

العمل هو أمر إيجابي، لكنه أوضح أن هذا التعاون لا يعني انتهاء المشكلات.

ويبدو أن فترة الهدوء شهدت بداية الانقسام داخل الهيئة، ف فيما تلقى الإنجليز رسالة موقعة باسم اتحاد شباب البحرين، وهي رسالة معارضة للهيئة، أصدرت الهيئة في ٣٠/٥ «البلاغ رقم ٢٠» والذي يتضح منه ظهور معارضة للهيئة، وقد جاء في البلاغ:

«لقد ناقشت الهيئة بعض الأشخاص الذين خرجوا على الإجماع الشعبي، فاتضح لها أن هؤلاء الأشخاص قد سلكوا طريقا لا تقره الهيئة ولا الإجماع الشعبي نتيجة لتصرفات فردية مرتجلة، وقد عاهدوا الهيئة من جديد على أن لا يقدموا على مثل ذلك مرة أخرى. والهيئة إذ تغض طرفها باسمك أيها الشعب الكريم عن تلك التصرفات، فإنها تعلن بأنها تراقب هؤلاء النفر عن كثب، وتتبع خطواتهم فإن بقوا على عهدهم فهم في مأمن من نقمة الشعب، وإذا ارتضوا لأنفسهم خلاف ما عاهدوا الله عليه وما أجمع عليه الشعب، فأمرهم للشعب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون. فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد الله عليه فسيؤتيه أجرا عظيما.

وإننا لنهيب بمواطنينا الكرام أن يحذروا من كل دساس مارق، وأن يتدبروا بالحكمة والأناة والصبر الجميل والله ولي التوفيق».

وكالعادة فقد كانت حرارة الطقس في الصيف عاملا مهدئا، إذ لم يشهد شهرا يونيو ويوليو أحداثا مهمة. وقد بدأ بث إذاعة البحرين في يوليو، فيما بدأت تظهر معارضة الهيئة التنفيذية لقانون العقوبات الذي سيطبق في أغسطس. وقد أبدى الإنجليز مخاوفهم من احتمال توتر الأوضاع بمناسبة ذكرى عاشوراء التي تصادف يومي ٢٨ و ٢٩/٨ وبخاصة بعد أن أعلنت الهيئة عزمها على تنظيم مظاهرات ضد

الإنجليز يوم ٩ / ٢ تضامنا مع مصر. فاتخذت الحكومة إجراءات تنظيمية ماثلة لإجراءاتها السابقة. ولمواجهة احتمالات الاضطرابات سعى الإنجليز إلى تقييم الموقف، وخلصوا إلى أن الشرطة البحرينية غير قادرة على التعامل مع الأحداث، وأن هناك حاجة إلى استخدام قوات بريطانية.

غير أن مخاوف الإنجليز كان لها سبب آخر أيضا، فقد قام الباكر بإبلاغ الإنجليز أنه حاول منع أعضاء الهيئة من مهاجمة بريطانيا في بيانهم الأخير، إلا أنه فشل، وأنه قدم استقالته من الهيئة أكثر من مرة. وقد اعتبر الإنجليز هذا الأمر مؤشرا إلى احتمال لجوء الهيئة إلى العنف، واضعين في اعتبارهم أن الشيعة قد يكون لهم موقف من قانون العقوبات، إضافة إلى وجود شباب من الشيعة والسنة داخل الهيئة معادين للحكومة البحرينية، لأنها خاضعة للنفوذ البريطاني.

وفي ٨ / ٩ نشرت مجلة التحرير المصرية مقالا شديدا للهجة ورد فيه أنه عند قيام الحكومة البحرينية بتطبيق قانون العقوبات ستقوم ثورة في البحرين.

وأمام ازدياد التوتر، ومخاوف الإنجليز وافق الشيخ سلمان في ٨ / ٢٧ على تفويض همرسلي، مساعد رئيس الشرطة، في طلب قوات بريطانية في حال عدم قدرته على التعامل مع أي اضطراب يقع. وكانت الهيئة قد صعدت معارضتها للقانون، فأصدرت بيانها رقم ٢٣ الذي اتسم بلهجة حادة، وهددت فيه باتخاذ إجراءات شديدة فيما لو فرض على الشعب، وأصرت على أن يعرض هذا القانون على الشعب قبل إقراره. وقامت الهيئة كذلك بإرسال نسخة من القانون إلى النجف والأزهر لدعم مقاومتها له. وقد أفتى علماء النجف بعدم ملاءمة القانون للتشريع الإسلامي، وهددت الهيئة بإعلان الإضراب

في حال إصرار الحكومة على تطبيق القانون المذكور.

وازداد التوتر في البحرين، ووزعت منشورات بتوقيع «المناضلون من أجل الحرية» يعتقد الإنجليز أنها تمثل رأي الجناح المتشدد في الهيئة وقد تسببت هذه المنشورات بقلق الإنجليز الذين طلبوا إلى الشيخ سلمان إصدار بيان يحذر فيه من مغبة القيام بأعمال عنف، على أن يوضح أن الإنجليز لا علاقة لهم بهذا البيان.

وبرغم أجواء التوتر، فإن ذكرى عاشوراء مرت بسلام، الأمر الذي شجع الإنجليز والشيخ سلمان على التراجع عن تطبيق قانون العقوبات في محاولة لتهدئة الأوضاع، وتحاشيا للإضراب المقرر القيام به في ٩/٣ فصدر إعلان في ٨/١٣ يؤكد تأجيل تطبيق القانون إلى نوفمبر، ثم صدر إعلان آخر في ٨/٣٠ حول تأجيل تطبيق القانون وإعادة دراسته، فألغى الإضراب.

وفي أعقاب ذلك أصدرت الهيئة في ٩/٢ البلاغ رقم ٢٦ الذي جاء تعقيبا على إعلان الحكومة تأجيل تطبيق قانون العقوبات، وهو بلاغ يعتبر من أهم بلاغات الهيئة في نظرنا، فقد هدت فيه الهيئة بإعلان نفسها سلطة بديلة من خلال الدعوة إلى انتخابات تشريعية واختيار مجلس تشريعي، تكون له وحده السلطة الشرعية لإصدار القوانين. ونعتقد أن اللمجة المتشددة في بلاغ الهيئة كانت تستهدف أيضا «رص الصفوف» ونفي ما تردد عن خلافات بين الأعضاء.

ومنذ أن صدر الإعلان الحكومي وبيان الهيئة، طرأ تحول مهم في مسار الأحداث، فقد كان بلجريف خارج البحرين، وظهر ما يمكن اعتباره انقساما بين أعضاء الهيئة، كما ظهر النفوذ المصري على بعض أعضاء الهيئة، وبدأ «التعاطف» البريطاني للهيئة ينحسر إثر ذلك فاستغل الشيخ سلمان هذه الظروف، وفجأة ودون مقدمات

ولأسباب غير معروفة، اجتمع مع اثنين من أعضاء الهيئة بسرية تامة وجرت المفاوضات المباشرة معهما حول إسقاط وتنازل الهيئة عن مطلب المجلس التشريعي، مقابل قيام الشيخ ببعض الإصلاحات السياسية الأخرى.

هذا وكانت الهيئة قد أرسلت خطابا إلى الشيخ سلمان في ٩/١٠ أشارت فيه إلى «فساد الوضع الراهن في البلاد، وما سببه هذا الوضع من استياء عام»، ومضت الهيئة تقول في خطابها «إننا لم نألوا جهدا منذ تقديم أولى مذكراتنا في إشهار مساوئ الواقع، واقتراح الحلول العملية التي من شأنها أن تضع حدا للفوضى السائدة». واتهمت الهيئة الحكومة بعدم الاهتمام. وأضافت «لقد أثبتت التجارب، لا في البحرين فحسب بل في جميع أنحاء العالم، فشل المجالس التي تشكل بطريق التعيين، ذلك لأن الطريق السليم لنجاح هذه المجالس هو أن يتم تشكيلها عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. ولكن حكومة عظمتكم لم تسلك هذا الطريق السليم لتفاهم مع الشعب ممثلا في هيئته، بل واجهت تدمير الشعور واستياءه بتعيين مجالس ينعدم فيها التمثيل الديمقراطي الصحيح، ولا تتمتع بثقة المواطنين، وقد جاءت مقاطعة الشعب لهذه اللجان والمجالس برهانا صادقا على مناقضتها لمطلبه الرئيسي ألا وهو إشراكه في تسيير أموره بواسطة مجلس تشريعي منتخب...»، واختتمت الهيئة خطابها بالقول «إننا حينما نرفع إلى عظمتكم هذه المذكرة، إنما نريد أن نلفت أنظاركم إلى ضرورة الاستجابة إلى رغبة الشعب الملحة لتحقيق الإصلاحات التي يصبو إليها، والتي لا تتأتى إلا عن طريق مجلس تشريعي منتخب».

وبعد هذه الرسالة بدأ التفويض بين الشيخ سلمان من جهة وعبدالعزیز الشمالان وسید علی بن سید إبراهيم عضوي الهيئة من

جهة أخرى، وكان محور التفاوض هو إسقاط وتنازل الهيئة عن مطلب المجلس التشريعي، مقابل قيام الشيخ سلمان ببعض الإصلاحات السياسية الأخرى كما أشرنا. وفي ١٠ / ٩ قدم الشمالان وسيد علي إلى الشيخ مسودة رسالة من الهيئة في هذا الاتجاه، إلا أنه رفضها لأنها لا تشير صراحة إلى إلغاء مطلب المجلس التشريعي، كما رفض رسالة أخرى.

ومما يلفت النظر أن الشيخ سلمان تعمد إخفاء أمر اتصاله بالهيئة عن الإنجليز، وكان يردد أمام الشمالان وسيد علي أنه يرغب في إدخال إصلاحات، لكن الإنجليز هم الذين يعترضون، وقد قام الباكر بتسليم الإنجليز نسخا من الرسالتين، وقد أثار الأمر دهشة الإنجليز، واعتبروا أن الشيخ يتحدث بصيغتين؛ واحدة مع الهيئة والأخرى مع الإنجليز.

وفيما تستمر المفاوضات يظهر انقسام في الشارع البحريني، ويبدأ بعض أنصار الهيئة باللجوء إلى العنف ضد من يعارضهم، حيث تم ضرب أحد المعارضين، كما قام أنصار الهيئة بمحاصرة معارضين آخرين داخل دكاكينهم في السوق، وقد تفاقم الوضع مما حدا بالهيئة إلى إصدار بيان يندد بالعنف، ويعبر عن عدم رضاها على ما حدث يوم ١٨ / ٩، حين تجمع عدد كبير من الناس في السوق، وهاجموا أحد الأشخاص «الذين نسب إليهم الخيانة»!! وفي اليوم نفسه لصدور بيان الهيئة التقى الشيخ سلمان مع الوكيل السياسي، حيث قام الأخير بحث الشيخ سلمان على استخدام القوة لمنع امتداد العنف، وعرض على الشيخ سلمان المساعدة البريطانية في هذا الشأن. وقد أصدر الشيخ سلمان إعلانا عن عزم الحكومة معاقبة من يخل بالأمن، وتم تكثيف دوريات الشرطة. وقد جاء في الإعلان:

«نعلن للعموم بأن أعمال العنف الفردية الأخيرة، ومحاولة إلحاق

أضرار مؤذية من قبل جماعات غير مسؤولة، هو أمر لن ينجو مرتكبوه من عقاب الحكومة. ستبذل جميع الجهود للقبض على المعتدين وسينظر في أمرهم بصرامة، كما أن الحكومة بالمرصاد لأي أشخاص آخرين قد يحاولون تحريض غيرهم على ارتكاب مثل هذه الأعمال في المستقبل».

وأمام تفاقم التوتر وافقت الهيئة على إسقاط مطلب المجلس التشريعي، وتم الاتفاق بين الشيخ سلمان والهيئة على الخطوات اللاحقة، وهي تشكيل مجالس للصحة والمعارف، تضم أعضاء منتخبين وأعضاء معينين. وبرغم موافقة الإنجليز على اتفاق الشيخ والهيئة فإنهم كانوا قلقين من احتمال تقديم الشيخ سلمان «للمزيد من التنازلات»، أما بلجريف فقد اعتبر الاتفاق «هزيمة للحكومة».

وفي ١٠/٧، وبمناسبة مرور عام على إنشاء الهيئة، وفي ذكرى أربعين الحسين، دعت الهيئة إلى اجتماع جماهيري حاشد حضره أكثر من ستة آلاف شخص، ألقى فيه الباكر كلمة عدد فيها إنجازات الهيئة وأهمها توحيد الطائفتين، وشكر الشيخ سلمان على إعلانه تشكيل اللجان، إلا أنه تحفظ بالقول إن الهيئة تنتظر القرارات المكتوبة، لتؤكد من احتوائها على جميع المطالب، كما أعلن الباكر أنه تقرر إرجاء مطلب المجلس التشريعي المنتخب إلى وقت آخر!

فيما حملت كلمة عبدالعزيز الشمالان روحا عدائية تجاه بريطانيا. وتنفيذا للاتفاق الذي تم بين الشيخ والهيئة أعلن عبر الإذاعة في ١٠/١٣ تشكيل المجالس، وهي مجلس للمعارف ومجلس للصحة ومجالس للبلديات، تعين الحكومة نصف الأعضاء، فيما ينتخب النصف الآخر. كما تضمن الإعلان أن الحكومة طلبت خبيراً في القانون لدراسة قانون العقوبات.

إلا أن التوتر عاد سريعاً... فقد اعتبرت الهيئة الإعلان الحكومي مناقضاً لما تم الاتفاق عليه، فأصدرت بياناً اتهم الشيخ سلمان أنه يقول أشياء، ويفعل أشياء أخرى، واتهمت الهيئة بلجريف بأنه يقف وراء عدم إصلاح الشرطة والمحاكم، وهددت بالإضراب.

ويبدو أن الشيخ سلمان كان مصراً على احتواء الهيئة، فاجتمع مع اثنين من أعضائها في ١٠/٢٧ للوصول إلى حل، وبالفعل تم ذلك وصدر إعلان جديد في اليوم التالي فيما يلي نصه:

«نحن سلمان بن حمد الخليفة - حاكم البحرين وتوابعها - نأمر بما هو آت...

- ١ - جلب خبير لسن قانون مدني وجنائي ولتنظيم المحاكم.
- ٢ - وضع كمبدأ عام تعيين وانتخاب لجنة لمساعدته، فيما يتعلق بأوضاعنا وتقاليدنا وديننا، وذلك بعد وصوله بأمد.
- ٣ - جلب قاض لكل محكمة بجانب القضاة المحليين، وذلك لتطبيق مواد القانونين الخاصين بالبلاد بعد سنهما.
- ٤ - تنظيم الأمن على حسب النظم المتبعة في العالم.
- ٥ - فيما يتعلق بلجنة المعارف والصحة:
 - أ - تستقل كل لجنة بماليتها في نطاق المبلغ المعين من قبل الحكومة على أن تصرف مالية المعارف للمعارف، ومالية الصحة للصحة، فيما يعود للصالح العام.
 - ب - أن تستقل كل لجنة استقلالاً إدارياً بالتعاون مع الحكومة.
 - ج - يكون عمر كل لجنة سنتين.
 - ٦ - تأليف لجنة من أربعة أشخاص لدرس انتخابات مجلسي الصحة والمعارف فقط بالتعاون مع مدير العلاقات العامة.

٧- نؤكد أن الإصلاح في السجون قد جرى، ولا يزال جاريا».

ومع هذا الاتفاق تزداد مخاوف الإنجليز من الهيئة ومن الشيخ سلمان أيضا، وبخاصة بعد موافقة الشيخ على جمع التبرعات لصالح شراء السلاح الروسي لمصر، ومساهمته هو والعائلة الحاكمة في التبرع. فمن جهة كتب بلجريف معلقا على اتفاق الشيخ والهيئة إن الشيخ سلمان لا يدرك أنه يعطي السيطرة الكاملة للهيئة على دوائر الحكومة! أما المقيم السياسي فقد كتب تقريرا في ٢٨/ ١١ يقول فيه إن التبدل الكبير الذي حصل لسياسة الحاكم تجاه الإصلاحيين مثير للدهشة، فهو لم يقبل مطالبهم فحسب، وهذا لم يكن متوقعا، إنما قابلهم شخصا أيضا!! ويحтар المقيم في تفسير هذا التغير، ولكنه يضع عدة احتمالات أولها أن الشيخ يأس من «مساعدتنا» في كبح هذه الحركة، فحاول أن يجد لنفسه مخرجا، وقام باستمالة الأطراف المعتدلة لتحريضها ضد الأطراف المتشددة، ويعتقد المقيم أن ذلك لم ينجح، وربما يكون الشيخ يرغب في كسب المزيد من الوقت حتى تستعد قوات الأمن لمواجهة أي طارئ، أو ربما يكون استمع لبعض المثقفين البحرينيين الذين تعلموا في الخارج، والذين واجهوه بأن حكومة البحرين بحاجة إلى تطوير. ويؤكد المقيم أن مبادرة الشيخ سلمان بلقاء «ممثلي الشعب» خفت كثيرا من حدة التوتر، وأزالت المخاوف من القيام بإضرابات.

وأشار المقيم إلى أن موقف الشيخ سلمان لا يخلو من «الأخطار» ورغم إسقاط مطلب المجلس التشريعي. أولها التأثير المصري على أعضاء الهيئة، وقد أبدى المقيم دهشته من «تنامي هذا التأثير في الأشهر الأخيرة»، ليس في البحرين فقط، بل في الخليج كله. كما أشار المقيم إلى أن هناك نية لاستقدام مدرسين وأطباء وقضاة

من مصر، وأن هناك مؤشرات بأن الشيخ سلمان في طريقه إلى إرضاء أعضاء الهيئة وربما يقيم علاقة ودية مع النظام المصري. وأبدى مخاوفه أيضا من احتمال ضعف التأثير البريطاني على الحاكم مع مرور الوقت. واحتمال تمادي أعضاء الهيئة «حين يذوقون طعم السلطة وتصل مطالبهم لمناقشة مخصصات الحاكم وعائلته».

وأشار أيضا إلى أن هناك ودا مفقودا بين أعضاء الهيئة والتجار الذين يعتقدون أن الهيئة أخذت أكثر مما تستحق، وهذه هي بداية النهاية.

وخلص المقيم إلى أن الخطوة التالية هي الانتظار لتقييم الإصلاحات الحالية، وعدم السماح للحاكم بإعطاء المزيد من المطالب كمجلس منتخب.

وفي ١٢/٣ أعلن الشيخ سلمان أنه قرر إجراء «تعديلات» في المحاكم، وأن مسودة القانون الجنائي «هي الآن بيد المستشار القضائي للحكومة».

وهكذا انتهى عام ١٩٥٥... وإن كانت نهايته قد شهدت اتفاقا بين الشيخ سلمان والهيئة، إلا أنه حمل في الوقت نفسه بذور مرحلة جديدة من الصراع... فقد تفاقمت مخاوف الإنجليز من النفوذ المصري الذي بات واضحا أن له أتباعا ضمن الهيئة، وبالتالي فإن الصراع الذي بدأ عام ١٩٥٤ كصراع بين الشيخ سلمان والهيئة، قد يتحول إلى صراع بين الهيئة والإنجليز.